League of Arab States

كلمة جامعة الدول العربية

الاجتماع التحضيري الأول
لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للحد من مخاطر الكوارث
جنيف 14 - 15 يوليو/تموز 2014

تلقيها

شهيرة حسن وهبي
رئيس قسم التنمية المستدامة والتعاون الدولي

2014/7/14

بعد الظهر

برجاء المراجعه عند
الالقاء

شكرا سيدي الرئيس

بدأت الدول العربية مشاورتها بشأن إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015 منذ عام 2012، وأوجز **التحديات الملحة بشأن الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية والمنظور للتغلب عليها:**

1. **هناك إرادة سياسة معلنة للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية ولكنها تحتاج إلى** تفعيل عن طريق وضع قاعدة مؤسسية فعالة وإنشاء منظومة وطنية تحكمها المسائلة والشفافية مع توضيح الأدوار والمسئوليات وتوفير الموارد اللازمة وضمان اللامركزية والحوكمة الرشيدة.

2. **إن ضعف إدارة الحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية** يستوجب إنشاء إطار مؤسسي وطني مزود بكافة الصلاحيات والموارد اللازمة مع تعزيز قدرات جميع المؤسسات الوطنية والمحلية المكلفة بالعمل للحد من مخاطر الكوارث.

3. **الجفاف هو اكبر كارثة تواجه المنطقة العربية، والتأثيرات السلبية لتغير المناخ تفاقم الوضع خاصة في مجال الأمن المائي والغذائي حيث تعاني المنطقة من محدودية هذه الموارد، هذا الوضع يحتم** (أ) اتخاذ وتنفيذ إجراءات ووضع استراتيجيات وخطط طويلة الأمد للتعامل مع الجفاف ولدمج جهود الحد من مخاطر الكوارث مع جهود التكيف مع تغير المناخ من أجل تعزيز مجابهة الجفاف وإعطاء الأولوية للسكان والقطاعات الأكثر تعرضا للمخاطر. (ب) وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات متكاملة لمجابهة الجفاف تعتمد على تقييم وتحديد مخاطره وقابلية التضرر، مع تطوير نظم الإنذار المبكر، وبناء شراكات وطنية لمجابهة الجفاف وتطبيق التقدم العلمي والتكنولوجي لمجابهته (ج) توفير وإتاحة البيانات والمعلومات المناخية وتقييمها بشكل مستمر على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي.

4. **إن النمو الحضري والتوسع العمراني السريع الذي يحدث في المنطقة العربية دون تخطيط يراعي الحد من المخاطر يتطلب** زيادة قدرة المدن العربية على المجابهة من خلال تنفيذ جملة من الإجراءات في إطار شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. لتحسين التخطيط الحضري والخدمات، وتعزيز استدامة المدن العربية من خلال تحسين الظروف المعيشية خاصة للفقراء في المناطق الحضرية؛ وتطوير برامج ومبادرات لزيادة الكفاءة الوظيفية للمدن العربية، وبناء القدرات، والحد من الفساد، وتعزيز مبدأ العمارة الخضراء لتحقق الاستخدام الأمثل للموارد والحفاظ على البيئة وبالتالي درء المخاطر، وتحديد خيارات المجابهة خاصة للبنية التحتية الحيوية.

5. **تعاني المنطقة العربية من ضعف البحوث العلمية المنشورة والمراجعة في مجال الحد من مخاطر الكوارث وهو ما يتطلب** التركيز على البحث العلمي وتعزيز الوسائل التقنية من خلال تطوير قاعدة بيانات شاملة، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية وأدوات الاستشعار عن بعد، وتعزيز الكفاءات الوطنية لتقييم المخاطر، وتشجيع استخدام المعارف التقليدية المختبرة علميا، والاستفادة بما هو متاح داخل المنطقة وسد الثغرات العلمية وتعزيز التنسيق والتعاون بين المراكز العلمية والجامعات داخل المنطقة العربية وخارجها، وإنشاء آلية إقليمية تجمع العلماء العرب تستهدف تعزيز الالتزام والمشاركة

من الأوساط الأكاديمية والعلمية، وبناء أواصر الثقة بين العلماء وصناع القرار لضمان أن تستند القرارات إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة.

6. **إن ضعف ثقافة الحد من مخاطر الكوارث وضعف مشاركة أصحاب المصلحة في المنطقة العربية يستوجب** بناء ثقافة السلامة واستنهاض وعي المسئولين وصانعي القرار على كافة المستويات الوطنية والمحلية لاعتبار للحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية. بالإضافة إلى ضرورة تنمية وعي قطاع التأمين ليشمل عمله الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص لدعم الحد من مخاطر الكوارث. بحيث يكون هناك تحول من ثقافة التعايش مع الخطر إلى الوعي به والعمل على الحد من المخاطر.

7. **ويتمثل التحدي الأكبر في المنطقة العربية في عدم توافر تمويل للحد من مخاطر الكوارث. وهنا لابد من تكاتف الجهود على المستويين: على المستوى الوطني حيث يجب العمل على** تخصيص نسبة من الميزانية للحد من مخاطر الكوارث يكون لكل وزارة ذات صلة وللمستوى المحلي نصيب منها، مع وضع خطط لتعبئة الأموال وجذب القطاع الخاص ليكون شريكا فاعلا مؤثرا يعزز الاستثمارات وآليات التمويل للحد من مخاطر الكوارث. وقد يكون من المفيد أن تدرس الدول مقترح إنشاء صندوق وطني لإدارة الكوارث ووضع آلية للحكومات المحلية للاستفادة من هذا الصندوق. أما المستوى الثاني فهو على المستوى الدولي المتمثل في وإيجاد آلية دولية لتوفير تمويل الحد من مخاطر الكوارث للدول النامية بما فيها الدول العربية.

توصيات المنطقة العربية بشأن إعداد إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد 2015

- **أن يكون إطار العمل الجديد للحد من مخاطر الكوارث شاملاً للجميع وان يتناول كافة المخاطر بالتساوي بحيث يغطي كافة الدول والمناطق،** وفي هذا الصدد أود أن أركز على كارثة الجفاف وهي احد أهم الكوارث التي لم يتم بحثها علمياً بشكل جيد حتى الآن. وعليه لا بد وأن يكون هناك إشارة واضحة إلى الأراضي الجافة التي تشغل أكثر من 40% من مساحة العالم وتحتوي على أقل من 8٪ من الموارد المائية المتجددة ويبلغ عدد سكانها 2.3 مليار نسمة، أي حوالي 30% من سكان العالم، ويعيشون في ما يقرب من 100 دولة. ومن الضروري أن يعترف إطار العمل الجديد للحد من مخاطر الكوارث بأن الأراضي الجافة جزء من نطاق عمل الحد من مخاطر الكوارث وأنها من أكثر مناطق العالم تضرراً من مخاطر الكوارث، وأن يدخل في أذهان الكثيرين أن الجفاف من الأخطار الطبيعية، وأنه أكثر الأخطار تأثيرا، وأن حجم وضخامة الكارثة لا يحسب فقط بأعداد الموتى ولكن أيضا بأعداد من تدهورت وضاعت سبل معيشتهم.

- **أن يركز إطار العمل الجديد للحد من مخاطر الكوارث على القضايا الناشئة من انعدام الأمن المائي والأمن الغذائي وتأثيرات تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة.**

- **أن يعزز إطار العمل الجديد للحد من مخاطر الكوارث التوافق بين الاتفاقات الدولية لما بعد 2015 (إطار الحد من مخاطر الكوارث، اتفاقية تغير المناخ، أهداف التنمية المستدامة)، بحيث تكون إدارة المخاطر جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة لمواجهة التحديات الراهنة.**

- **أن يتضمن إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 وسائل التنفيذ المناسبة والكافية** من توفير الموارد المالية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتنمية القدرات وزيادة الالتزام العالمي لتكثيف تعبئة الموارد دوليا. وعلى الدول المتقدمة دعم البلدان التي تعاني من تأثيرات تغير المناخ والأحداث المناخية المتطرفة، ويشمل ذلك تخفيف عبء الديون/ إلغاء الديون/ مبادلة الديون، وإتاحة تمويل المناخ لتمويل مبادرات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي. من ناحية أخرى فإن تطوير التكنولوجيا ونقلها أمر أساسي، وفي هذا الصدد نؤكد على أهمية إنشاء آلية دولية لتسهيل وتسريع نقل التكنولوجيا ونشرها، بما يتناسب مع تحديات الحد من مخاطر الكوارث. وكذلك استقطاب الموارد لتنمية القدرات البشرية والتنظيمية والمؤسسية.

- **أن يتضمن إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 المخاطر التكنولوجية الناشئة، خاصة تلك المخاطر التكنولوجية المتصلة بشكل أو بآخر بالأخطار الطبيعية**

- **أن يعيد إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 التأكيد على الالتزام السياسي** بحيث يكون هناك مستوى عال من الإرادة والدعم السياسي، وأن تتابع القيادات السياسية على أعلى مستوى تنفيذ إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 في اجتماعات القمة الدورية للدول في تجمعاتهم الإقليمية، وهو ما يعزز التنفيذ، وان يكون للمنظمات الحكومية الإقليمية دور أساسي في متابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها ويكون ذلك من خلال تطوير أدائها وتخصيص موارد ضمن ميزانيتها لتنفيذ البرامج الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث وإجراء التنسيق اللازم بين الأطر الثلاثة لما بعد 2015 وضمان إنشاء وتعزيز المنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.

- **تشكل الالتزامات الطوعية لأصحاب المصلحة أحد العوامل الداعمة والقوية لتنفيذ إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015.** وينبغي أن تشمل الالتزامات الطوعية للدول المتقدمة تجاه الدول النامية لتعزيز جهودها للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على المجابهة. كما يجب أن تشمل أيضا الالتزامات الطوعية لمؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والوطنية، وخاصة البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية.

- **أن يكون هناك تفصيلاً أكثر وضوحاً في إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 لما هو المعني" بكون الحد من مخاطر الكوارث التزام قانوني دولي" لأنه قد يثير مخاوف من إعطاء صفة "الإلزامية" للوثيقة بالرغم من كون الإطار اختياري وليس إلزامي.**

- **يجب على إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 تعزيز دور وفاعلية وقدرة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث كي يكون كيان قائم بذاته له موارد كافية تتيح تعزيز دوره في التنفيذ. وأن يقوم بدور الوسيط بين المانحين ومؤسسات التمويل الدولية لاستقطاب التمويل ومساعدة الدول والمدن لتنفيذ مشاريع الحد من مخاطر الكوارث. كما يجب أن يؤكد على تقوية وتعزيز المكاتب الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث لتمكينها من التنسيق الإقليمي وبناء قدرات الأقاليم وتقديم الدعم لجهود الدول وتطوير وتنمية معارفها لإدارة المخاطر.**

وشكراً